مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية
Eissn :2602-5264 Issn : 2353-0499
المجلد 10 / العدد: 2 (2022)، ص:806 – 819

المرأة الجزائرية: بين وضعها التعليمي و دورها التنموي

ALGERIAN WOMEN: BETWEE THEIR EDUCATIONAL STATUS AND THEIR DEVELOPMENTAL ROLE

عادل بلقاسم[1]
[1] جامعة يحي فارس المدية - الجزائر
Belkacemadel818@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/03/24 تاريخ القبول: 2022/03/28 تاريخ النشر: 2022/05/10

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحيثة إلى إبراز تطور الوضع التعليمي للمرأة الجزائرية ودورها التنموي باعتبارها مورد من موارد بشرية، وبما أن المرأة تمثل نصف المجتمع فإن وضعها الاجتماعي سواء داخل الأسرة أو خارجها اكتسبت أهمية كبرى، ومع هذا الوعي العالمي احتلت قضايا المرأة مؤخرا مقدمة أولويات الخطوط الاقتصادية والاجتماعية للحكومات في مختلف أنحاء العالم

وعليه سنحاول في هذه المداخلة إبراز مشاركة المرأة في العملية التنموية لا سيما في المحاولات الثقافية والجماعية والتعليمية وحتى الصحية مع التطرق إلى تطور الوضع التعليمي وأهم عقبات التحديات التي نقف أمام مشاركتها في عملية التنمية

الكلمات المفتاحية: المرأة، التنمية، الوضعية التعليمية، التنمية الاجتماعية، التنمية الاقتصادية، التنمية السياسية.

Abstract

This research paper aims to highlight the development of the educational situation of Algerian women and their developmental role as a resource of human resources, and since women represent half of society, their social status, whether within the family or outside it, has gained great importance, and with this global awareness, women's issues have recently occupied the top priorities of economic and social lines to governments around the world Accordingly, we will try in this intervention to highlight the participation of women in the development process, especially in cultural, collective, educational and even health endeavors, while addressing the development of the educational situation and the most important

obstacles to the challenges we stand in front of their participation in the development process

Keywords: women, development, educational status, social development, economic development, political development

المؤلف المرسل: عادل بلقاسم

1. مقدمة:

تعد قضية المرأة والتنمية واحدة من أهم القضايا التي نالت اهتماما كبيرا من قبل الباحثين والمؤسسات العلمية، وتناولها عدد من المؤتمرات والندوات والمحافل الدولية، وأصبح النهوض بأوضاع المرأة وتمكينها من المشاركة في عملية التنمية مطلبا رئيسيا، حيث عرفت المرأة الجزائرية بعد الاستقلال تطورا ملحوظا في وضعها التعلمي والقانوني وحتى الثقافي، كما توسعت مشاركتها في الحياة الاجتماعية والوطنية وهذا ما تعكس المؤشرات وإحصائيات الواقع، وقدرات أي أمة تكمن فيما

تمتلكه من طاقات بشرية مؤهلة ومدربة وقادرة على التكيف والتعامل مع أي جديد بكفاءة وفاعلية، التنمية البشرية لا تنتهي عند تكوين القدرات البشرية مثل تحسين الصحة وتطوير المعرفة والمهارات، بل تمتد إلى أبعد من ذلك حيث الانتفاع بها سواء في مجال العمل من خلال توفر فرص الإبداع أو الاستمتاع واحترام الذات وضمان حقوق الإنسان أو المساهمة الفاعلة في النشاطات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، ونظرا لكل ذلك أصبحت المرأة توجها إنسانيا التنمية الشاملة المتكاملة بعد أن أثبتت التجارب أن التهميش والإقصاء للنساء ينتج عنه تعطيل وعرقلة السياسة التنموية، وتأخير تقدم الأمم، ولا شك أن المرأة جزء لا يتجزأ من القوى الإعلامية من قبل السياسات التنموية، كما أن وضع المرأة يعد مقياسا حقيقيا للوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي نعيش في المجتمع هي تؤثر وتتأثر به.

إن مشاركة المرأة في التنمية في جميع مجالاتها يبقى رهين ظروف المجتمع الذي نعيش فيه وتتوقف درجة هذه المشاركة على مقدار ما يتمتع به المجتمع من حرية وديمقراطية من الناحية السياسية والثقافية والاقتصادية وعلى ما يمنحه المجتمع من حريات اجتماعية للمرأة لممارسة هذا الدور الذي من الممكن أن تشتغله المرأة في العملية التنموية كونها نصف المجتمع وعليه يتم تسليط الضوء على استعراض وتحليل وضع المرأة في المجتمع الجزائري، ونوع الخدمات المتاحة لها والتي تساعدها على تنمية أوضاعها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية ورفع مستوى مشاركتها في العملية التنموية من خلال المعايير التي ترتكز عليها التنمية البشرية ومنها المؤشرات المتعلقة بالتعلم والعمل والمشاركة الاقتصادية والسياسية ومن خلال هذه المعطيات سوف نحاول الكشف عن الانجازات التي حققتها المرأة من جانب والتحديات والمعوقات التي تواجهها وتحد من دورها في تعزيز اتجاهات التنمية البشرية من جانب آخر.

2-تحديد المفاهيم:

2-1 مفهوم المرأة:

- **لغة:** جميع مفردها نساء من غير لفظها، مؤنث رجل،(قاموس البدر،2005، ص 208)

فهي ذلك الكائن اللطيف الذي يتحد مع الرجل في أصل الحلقة ويختلف معه في البنية الفيسيولوجية، كما جاء في الأية القرآنية "وليس الذكر كالأنثى" أي في البناء الفسيولوجي وبالتالي في المهام التي تسند الكل.(طاهر مهندس البليلي، دور المرأة في الدعوة واصلاح المجتمع www.tharmahdi.com)

- **أما اصطلاحا:** وهي المرأة التي تبذل جهدا فكريا أو عضليا مقابل أجر مادي،[1] أي تشارك في العملية التنموية بمختلف أشكالها.(شلوفي فريدة، 2008-2009، ص38)

2- 2 مفهوم التنمية:

- **لغة:** هي الزيادة وتعني الإسناد، والرفع كما يقول" نما الحديث عن فلان" إن أسنده ورفعه إليه كما تعني النسبة كان "انتمى الرجل إلى أبيه إن هو انتسب عليه".(صلاح الدين شروخ، 2004، ص148)

- **أما اصطلاحا:** التنمية كمصطلح فقد عرفت تطور أفرزته السياسات الدولية المتبعة في هذا المجال، ويتغير محتوى هذا المصطلح حسب تغير المقاييس والمؤشرات الموضوعية له، علما بأن هذه المؤشرات تحتاج بشكل دائم إلى المراقبة والمراجعة قصة التغيير من ناحية والتنبؤ بالأداء المستقبلي من ناحية أخرى، ظهر هذا المفهوم بعد الحرب العالمية الأولى، حيث تنهض التنمية على بعد اقتصادي يركز على نماء الثروة والارتقاء بالسلوكات وتحسين نوعية الحياة على البعد الاجتماعي، وعليه

اختلفت تعريفات التنمية باختلاف وتعدد الأدبيات ويرجع السبب في ذلك إلى أن كل جهة بحث تريد أن تبرز الجانب الذي تهتم به.

فقد عرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (1950) التنمية بأنها "عملية توسيع نطاق الخيارات المتاحة أمام الفرد، وأهم هذه الخيارات المتشعبة هي أن يحيا الناس حياة طويلة وخالية من العلل، وأن يتعلموا وأن يكون بوسعهم الحصول على المواد التي تكفل مستوى معيشة كريمة.(PNUD 1992 11)

ويعرفها محمد (عاطف غيث) بأنها التحريك العلمي لمجموعة العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال إيديولوجية معينة لتحقيق التغير المستهدف من أجل الانتقال من حالة الغير المرغوب فيها إلى حالة المرغوب الوصول إليها.(حسين عبد الحميد رشوان، 2009، ص10.)

كما عرف محمد منير حجاب التنمية بأنها محصلة الجهود العلمية المستخدمة لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية والشعبية مختلف المستويات لتعبئة الموارد الموجودة أو التي يمكن إيجادها لمواجهة الحاجات الضرورية وفقا لخطة مرسومة وفي ضوء السياسة العامة للمجتمع.(محمد منير حجاب، 2000، ص32)

وعموما يمكن القول أن أغلب تعريفات التنمية تركز على أنها عملية شاملة لكل مقومات الحياة الاجتماعية معتمدة على التخطيط كأسلوب علمي لكل وقائع المجتمع، ولا طريقة واتجاه محدد باستراتيجيات وآليات محددة، حيث أصبحت تعد مطلبا أساسيا لكل المجتمعات المعاصرة لها، تمثله من مقياس لمدى تقدم المجتمعات لذلك، نالت خطا من الإهتمام في حشد الطاقات البشرية الموجودة في المجتمع دون التمييز بين النساء والرجال.

2-3 التعريف الإجرائي للدور التنموي الاقتصادي:

هو كل نشاط اقتصادي تؤديه المرأة داخل أو خارج المنزل بهدف إتباع احتياجات الأسرة أو المجتمع من خلال تحقيق فائدة اقتصادية، بمعنى أن هذا النشاط له قيمة اقتصادية يمكن قياسها أو تقديرها.

2-4 التعريف الإجرائي للدور التنموي السياسي:

هو الأنشطة التي تقوم بها المرأة تتمثل في ممارستها لحقوقها السياسية والمدنية، مثل حق التصويت في الانتخابات والترشح للمجالس الشعبية (البلدية) والنيابية والمشاركة في النقابات والتنظيمات السياسية وحرية التعبير عن الرأي والمساواة أمام القانون.

2-5 التعريف الإجرائي للدور التنموي الإجتماعي:

هي مجمل الأنشطة التي تقوم بها في إطار أسرتها في تربية ورعاية أبنائها...إلخ، من كل الجوانب الصحية والتعليمية والتثقيفية وحتى ترسيخ المعايير الإجتماعية، بالإضافة إلى دورها الديني وكذا دورها الفعال الذي تلعبه داخل أسرتها وبيئتها ألا وهو المصلحة الإجتماعية المتضامنة في شتى المواقف الاجتماعية.

3 تطور الوضعية التعليمية للمرأة بعد الاستقلال من 1962 إلى 2019-2020:

عرفت المرأة الجزائرية بعد الإستقلال تطورا ملحوظا في وضعها التعليمي والقانوني، كما توسعت مشاركتها في الحياة الإجتماعية والوطنية، وهذا بعد أن عرفت الجزائر بعد الإستقلال مباشرة عدة إصلاحات وباشرت في تنفيذها في جميع قطاعات الحياة الإقتصادية منها والإجتماعية والإقتصادية، وذلك بعدما أن عرف المجتمع الجزائري أوضاعا مزرية، فكان من الضروري إتخاذ إجراءات مستعجلة قصد الخروج من تلك الحالة.

وعليه فقد كان قطاع التربية والتعليم من أولى اهتمامات الدولة عند الإستقلال، إيمانا منهم بأن تكوين الإنسان هو أساس البناء الإقتصادي والعمراني في الوطن، وبأن الإنسان هو أثمن ثروة تملكها الأمة ولذلك يجب العناية بتعليمه وتكوينه حتى يصبح قادرا على تحقيق الآمال المنوطة به في تنمية البلاد والنهوض بها في شتى المجالات، لذلك أولت الدولة الجزائرية بعد الإستقلال عناية كبيرة بالتعليم منتهجة بذلك سياسة مجانية وديمقراطية التعليم وإلزامية في المراحل الدراسية الأولى، كما شجعت محو الأمية التي كانت مرتفعة بين الفئات الشعبية والتي إنخفضت من 74.6 %من 1966م إلى 58.1% سنة 1977م للذين يزيد سنهم عن العاشرة.(O.N.S.N°1 ,1983 p69)

وقد أعطت سياسة الدولة في مجال التربية والتعليم فرصا متكافئة لكلا الجنسين، وأزالت الفوارق الإجتماعية بتوفير الخدمات الإجتماعية المدرسية، كالمراقد، والنقل المدرسي والمنح المدرسية، كما سمحت الإستثمارات الضخمة في هياكل التعليم بتقريب المدرسة من التلاميذ خاصة في الأرياف والمناطق النائية، وهو ما ساهم في إرتفاع نسب التمدرس بشكل ملحوظ.

كما أكدت مخططات التنمية على أهمية التعليم في مجال التنمية، وتقرر منذ البداية أن التربية والتعليم مصلحة عليا من مصالح الأمة، وذات أولوية على غيرها من المصالح الأخرى، كما تقرر فتح أبواب التعليم في وجه كل الأطفال والراغبين في التعليم، بنين وبنات بدون أي تمييز بين جنس وآخر في المدن والريف معًا وذلك بإتخاذها لسياسة الإصلاحات في المجتمع وتطبيق فكرة الحق في التربية الجزائرية، وعليه فقد تضاعفت عدد التلاميذ والتلميذات في سائر مراحل التعليم منذ بداية أول موسم دراسي في عهد الإستقلال، وهو موسم عام 1962-1963م عدة مرات حتى الآن، والجداول التالية توضح التطور الملحوظ في نسب تعليم الإناث والذكور في المراحل الإبتدائية والمتوسطة والثانوية، بحيث لا توجد من الناحية القانونية أية عقبة في وجه تعليم البنات في أية مرحلة من مراحل التعليم، هذا إلى جانب مشاركتها في المعاهد العسكرية المختلفة جنبًا إلى جنب مع الذكر.

ومن هنا يتضح لنا أن فرص التعليم متوفرة لديها من الناحية القانونية مثلها مثل الذكور، بإعتبار أن تعليمها ضرورة ملحة من أجل تطوير البلاد بصفة عامة وفي تحول وضعيتها بصفة خاصة، ومن عنصر منعزل، اجتماعيا ومتحجب داخل البيت، ينحصر في الإنجاب والأعمال المنزلة إلى عنصر فعال ودور إجتماعي هام يسمح لها بالإنفتاح على المجتمع وعلى العالم الخارجي، فتكوين الفتيات لا يهدف إلى تحريرهن فحسب، بل يعتبر بمثابة لتحرر الذهنيات السلبية إزاء النساء الجزائريات وبالتالي إدماجهن في الحياة العامة خارج البيت التي مكثهن فيه لمدة قرون(Mahfoud Bennoune , 1999,p63).

فالتعليم اليوم وخاصة بالنسبة للفتيات يعد عنصرا هاما في سياق تحول وضعها، إذا أنجز عنه حملة واضحة من القيم، خاصة المتعلقة بالزواج واختيار الزوج المناسب(بومعالي رشيد، العدد07، جانفي 2011، ص65)، وفي نفس السياق أشارت الدكتورة **علياء شكوي** في كتابها **"المرأة في الريف والحضر"** " التعليم بالنسبة للفتاة هو وسيلة لزواج أفضل برجل متعلم، كما أنه يجعلها إمرأة محترمة، والتعليم أيضا بالنسبة لها يمكنها من الحصول على وظيفة حكومية ومن ثم تعيش في مستوى إقتصادي أفضل من نظيراتها اللائي لم يحصلن على تعليم(علياء شكري، 1988، ص289)، فالتعليم بالنسبة لها هو أحد الوسائل أو العوامل الأساسية التي تساهم به الفتاة في تكوين صورة إيجابية تخصها، وبإختصار أنه يولد الشعور بالوعي لدى معظم الفتيات .

فمن خلاله تمكن أن تظهر الفتاة قدرتها ومواهبها، وهذا ما جعلها تلتحق بكثير من التخصصات الدقيقة وتتولى الكثير من الوظائف التي كانت حكرا على الذكر، والجداول التالية توضح نسب التمدرس حسب متغير الجنس

جدول رقم 01: تطور وتزايد التعليم الابتدائي الطور (1و2) للإناث من 1962 إلى غاية 2019-2020

السنة الدراسية	الإناث		الذكور		المجموع
	ك	%	ك	%	ك
1963-1962	282842	36.37	494794	63.63	777636
1973-1972	855031	38.74	1335862	61.25	2.206.993
1983-1982	1375135	42.41	1.866.789	57.58	3.241.924
1993-1992	1965859	45.11	2391493	54.89	4.357.352
2003-2002	2166064	46.96	244.6510	53.04	4612574
2013-2012	1703594	47.58	1876887	52.41	3580401
2020-2019	2241316	48	2428101	52	4669417

المصدر: وزارة التربية الوطنية، مديرية الهياكل والتجهيزات، مديرية الفرعية لبنك المعطيات، سلسلات إحصائية 1962، 2018، ص24.

تشير المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول إلى تطور ملحوظ في تعليم البنات فمن خلال الجدول يتضح لنا مدى تزايد عدد التلاميذ والتلميذات في المرحلة الابتدائية، وذلك كلما انتقلنا من سنة دراسية إلى أخرى، فأول ملاحظة تبدو للوهلة الأولى من خلال هذه الإحصائيات هو العدد المتزايد للتلاميذ من سنة لأخرى، في فترة بعد الإستقلال، أما الملاحظة الثانية التي تبدو أكثر أهمية هو التفاوت الكبير فيما يخص عدد التلاميذ، بحيث نلاحظ وبسهولة الفرق الشاسع بين عدد الإناث الذي نجده قليل جدا بالمقارنة بعدد الذكور فمن خلال هذا الجدول نلاحظ أن عدد الإناث عام 1962م يقدر نسبة 36.37% وهذا نتيجة للقاعدة الإجتماعية العامة والتي ترى في التزام الفتاة في البيت سواء درست أم لم تدرس، نتيجة الوضع السياسي والإقتصادي الذي كان يعيشه المجتمع الجزائري آنذاك، الذي يعود مرده إلى مخلفات الإستعمار كما يمكن تفسير الفرق التعليمي حسب متغير الجنس والذي ينحاز وبنسب عالية إلى جنس الذكر في المجتمع الجزائري، الذي كان يفضل تعليم الذكر على الأنثى وهذا ما أكدته الكثير من الدراسات والعلوم الإنسانية التي تناولت دراسة المجتمعات الإنسانية والواقع المعاش على التحيز الذكر بحيث يفضل معظم الآباء بل والأمهات في البيئات الشعبية تعليم البنين على اعتبار أن البنات مصيرهن الزواج، ولهذا لم ترى أية أهمية في تدرسها، لكن بعد الاستقلال نلاحظ أن نسب مشاركة البنات في التعليم في تزايد مستمر من موسم دراسي لآخر بحيث كان يقترب عدد الإناث من نصف عدد الذكور وذلك في الموسم الدراسي .

الجدول رقم 02: يمثل تطور وتزايد نسب تمدرس الإناث في التعليم المتوسط من 1962م إلى غاية 2019-2020م)

الجنس / السنة الدراسية	الإناث		الذكور		المجموع
	ك	%	ك	%	
1963-1962	8815	28.63	21975	71.37	30790
1973-1972	85538	31.41	186807	62.37	227345
1983-1982	364828	40.47	536622	59.52	901450
1993-1992	669427	42.97	888619	57.03	1558046

2003-2002	1057978	48.39	1128360	51.61	2186338
2013-2012	1257857	47.51	1389643	52.48	2647500
2020-2019	....	52	.....	48	تجاوز 3 ملايين

المصدر: وزارة التربية الوطنية، مديرية الهياكل والتجهيزات، المديرية الفرعية لبنك المعطيات، سلسلة إحصائية(1962-2020م)، ص54.

يمثل هذا الجدول عدد التلاميذ المسجلين في التعليم المتوسط خلال الفترة الممتدة ما بين 1962 إلى غاية 2020، كما أنه شمل المقارنة بين الجنس في هذا الشأن والملاحظ من خلال الجدول أن عدد الملتحقين بالتعليم المتوسط و الأساسي حاليا منخفض جدا خاصة في فترة ما بعد الاستعمار، و يرجع ذلك إلى الثقافة التي كانت سائدة في المجتمع الجزائري ، حيث لم يكن يسمح للفتيات في سن المراهقة بمزاولة الدراسة و ذلك بحكم الذهنية التقليدية للعائلة الجزائرية التقليدية التي كانت ترى أن المنزل هو المكان الوحيد و المأمن الوحيد لها، وعموما فمشاركة الفتيات في التعليم الأساسي أصبحت تتزايد من موسم دراسي إلى آخر، وذلك راجع إلى مجهودات التي بذلتها الدولة و ذلك من خلال ديمقراطية التعليم التي أصبحت دقيقة بارزة من خلال جعل المدرسة إجبارية و مجانية التعليم لجميع الأطفال التي تتراوح أعمارهم من 6 إلى 15 سنة.

مما ساهم في تطوير نسبة التمدرس سواء تعلق الأمر بالذكور أو الإناث خاصة الإناث فقد عرفت نسبة تمدرسهن إرتفاعا ملحوظا حيث تجاوزت نسبتهن نسبة الذكور و ذلك في الموسم الدراسي (2019-2020)، بحيث قدرت بـ 52 % مقابل 48 % بالنسبة للذكور.

جدول رقم 03: يمثل تطور وتزايد التعليم الثانوي للإناث من 1962 إلى غاية 2016-2017م

الجنس / السنوات	الإناث		الذكور		المجموع
	ك	%	ك	%	
1963-1962	1277	21.93	4546	78.07	5823
1973-1972	11380	26.91	30906	73.09	42286
1983-1982	85029	38.16	153967	61.84	248996
1993-1992	352093	47.40	390.652	52.60	742745
2003-2002	621607	56.73	474123	43.27	1095730
2013-2012	862279	57.53	636501	42.46	1498780
2020-2019	732332	58	530309	42	1286586

المصدر: وزارة التربية الوطنية، مديرية الهياكل والتجهيزات، المديرية الفرعية لبنك المعطيات، سلسلة إحصائية(1962-2017م)، ص82.

يمثل هذا الجدول عدد التلاميذ المسجلين في الطور الثانوي، بخلال الفترة الممتدة ما بين 1962 إلى غاية 2004، كما أنه يسهل المقارنة بين الجنسين في هذا الشأن، فمن من خلال القراءة المتأنية لهذا الجدول، يلاحظ أن عدد الملتحقين بالتعليم الثانوي منخفض جدا إذا ما قورن مع ما جاء في الجداول الخاصة بالتعليم الابتدائي والتعليم الأساسي، أما فيما يخص التحاق الجنسين بالتعليم الثانوي، فنلاحظ تأخر الفتيات في هذا المجال خاصة في فترة الاستعمار، ويمكن إرجاع ذلك

إلى سياسة المستعمر التي لم تكن تعامل أبناء المعمرين وذوي الامتيازات على قدم المساواة مع أبناء الجزائريين، أما في مرحلة بعد الاستقلال مباشرة فيمكن إرجاع هذا التأخر إلى العوامل الثقافية الخاصة بالمجتمع الجزائري، وهكذا يعتبر شيء طبيعي إذا علمنا أن التنشئة الاجتماعية للفتيات تجعل منهم موضع اهتمام ومراقبة في مثل هذا السن، إذ يكون البيت هو المأمن الوحيد والزواج هو المنفذ الفريد لشرف العائلة، وذلك بحكم الذهنية التقليدية وعليه اتضح لنا من الجدول رقم (2): أن معظم العائلات كانت تعمل على فصل بناتها في سن 12و13 سنة أي سن البلوغ، هذا مما لا يسمح باستمرار تعليمهن في التعليم الثانوي وعمومًا يمكن ملاحظة مشاركة الفتاة في التعليم الثانوي تتزايد من موسم دراسي لآخر، بحيث تجاوز عدد الإناث نصف عدد التلاميذ في الموسم الدراسي (2003-2002) نسبة تقدر بـ 56.73%.

جدول رقم 04: يوضح نسبة الطلبة من حيث الجنس (1972-2018)

السنوات / الجنس	1972	1992	2002	2011	2018
نسبة الذكور	%77	%61	%50	%41	%35
نسبة الإناث	%23	%39	%50	%59	%65

المصدر: وزارة التعليم العلمي والبحث العلمي

تطور الطلبة من حيث الجنس، ففي 1972 كان نسبة طلبة الإناث لا تتعدى 23% ويقابلها 77% منهم ذكور، يرجع ذلك إلى قلة مؤسسات التعليم العالي آنذاك وقلة مناصب العمل وقلة عدد النساء المتوجهات للعمل، لترتفع النسبة خلال الخمسون سنة يفسر ذلك التغير الإجتماعي الذي عرفته الجزائر وتطور سلوكات الحضرية للأسرة الجزائرية وحاجة البلاد للعنصر النسوي للمساهمة في التنمية الاجتماعية والإقتصادية وإقحام المرأة للعمل في المجالات.

1-3 مؤشرات إحصائية تظهر التفوق الدراسي الإناث في الأطوار التعليمية الثلاثة (الإبتدائي، المتوسط، الثانوي)

يعتبر التفوق الدراسي للإناث من الظواهر التربوية الجديدة التي أصبح يفرزها النظام التربوي خاصة السنوات الأخيرة، ففي الجزائر فقد أصبح الأمر واضحا فيما يخص تفوق الإناث في الدراسة وفي تصاعد مستمر، والقول بأن الأمر أصبح ظاهرة ليس مبالغا فيه، لأن هذا التفاوت الكبير تكرر بما فيه الكفاية لإعتباره ظاهرة، كما أن هذا التفاوت الكبير تكرر بما فيه الكفاية لإعتباره ظاهرة، كما أن هذا التفاوت لا يقتصر على مستوى معين من المستويات بل يمس كل المستويات الدراسية **(الإبتدائية والمتوسطة والثانوية)** بما فيها الشهادات الجامعية العليا، وقد إعترف المجتمع قبل المؤسسات المحيطة بظاهرة تفوق الإناث في الدراسة وحتى على جنس الذكور، هذه الظاهرة التي هي بحاجة إلى القراءة والتحليل لمعطياتها في دوائر وزارة التربية والتعليم، فهي مؤشر قوي لإنعكاسات بيئية وإجتماعية ونفسية على واقع الحركة التربوية في بلادنا وطبيعة تفاعلاتها مع ظروفها، بحيث هناك من التربويين وخبراء علم الإجتماع من يرى أن تفوق الفتيات في المجال التربوي والتعليمي ينطلق في بعض حيثياته من تلك الأولويات التي منحتها لنفسها في بناء مشاريعها المستقبلية وكيانها الإنساني، لكن البعض الآخر يرجع حيثيات تفوق الإناث إلى الأسرة نفسها التي تطورت في خلفياتها الثقافية والإجتماعية على نحو مطرد وعلى كل حال من الأحوال، فيمكن القول أن ظاهرة تفوق الإناث في الدراسة ماهي إلا جزء من تنمية إجتماعية وثقافية وعلمية متكاملة وإحدى حلقات النهوض التي تشهدها البلاد وذلك من خلال النهوض بالمؤسسة التربوية والتعليمية.

وفيما يلي سنحاول التركيز على الأهمية التي توليها الإناث للدراسة وذلك في معرفة نسب نجاحهن في جميع الأطوار التعليمية الثلاث، وذلك لتوضيح وتدعيم بروز هذه الظاهرة **(ظاهرة تفوق الإناث في الدراسة).**

جدول رقم 05: يمثل نسب النجاح في شهادة التعليم الابتدائي خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى غاية 2016-2017م

السنوات	نسبة نجاح الإناث %	النسبة الإجمالية %
2011 – 2010	-	78.29
2014 – 2013	80.38	80.38
2017 - 2016	93.47	87.38

المصدر: وزارة التربية الوطنية، مديرية الهياكل والتجهيزات، المديرية الفرعية لبنك المعطيات، سلسلة إحصائية(1962-2017م)، ص28.

يتضح من خلال المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول الذي يمثل نسب نجاح الإناث في الشهادة الإبتدائية إبتداءا من الموسم الدراسي 2006-2007 إلى غاية الموسم الدراسي (2016-2017) أن الإناث يتفوقن في الشهادة بصفة ملفتة للإنتباه بحيث بلغت نسبة النجاح في عام 2017 بـ 93.47%.

جدول رقم 06: يمثل نسب النجاح في شهادة التعليم المتوسط حسب الجنس، خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى غاية 2016-2017م

السنوات	نسبة نجاح الإناث %	النسبة الإجمالية %
2007 – 2006	73.49	72.00
2011 – 2010	78.41	76.01
2014 – 2013	58.28	48.01
2017 - 2016	72.57	66.65

المصدر: وزارة التربية الوطنية، مديرية الهياكل والتجهيزات، المديرية الفرعية لبنك المعطيات، سلسلة إحصائية(1962-2017م)، ص59.

توضح المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول أعلاه أن تفوق الإناث في الدراسة هو الآخر في تصاعد مستمر عام بعد عام، إذ نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة نجاح الإناث في شهادة التعليم المتوسط تمثل 72.57% في الموسم الدراسي (2016-2017) فالفتيات في التعليم المتوسط هن الأخريات رفعن التحدي الإجتماعي من خلال النجاح في الدراسة وبالتفوق وذلك لفرض مكانتها في المجتمع، بحيث يتميزن بالمواظبة والإهتمام والمشاركة الجدية والتنظيم والحرص على الدراسة مع دخول عوامل أخرى في ذلك كالمنافسة والطموح الذي تتميز به الفتيات.

جدول رقم 07: يمثل نسب النجاح في شهادة البكالوريا حسب الجنس خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى غاية 2016-2017

السنوات نسبة	نسبة نجاح الإناث %	النسبة الإجمالية %
2007 – 2006	62.86	53.29
2009 – 2008	64.73	62.45

2007 – 2006	63.99	45.01
2011 – 2010	65.05	56.07

المصدر: وزارة التربية الوطنية، مديرية الهياكل والتجهيزات، المديرية الفرعية لبنك المعطيات، سلسلة إحصائية(1962-2017م)، ص89.

توضح المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول السابق أن تفوق الإناث في تصاعد مستمر عام بعد عام، وهو ما يعكس حجم التفوق النسائي الكبير في البكالوريا، بحيث تسجل الفتيات في الجزائر نسبة نجاح أكبر من الفتيان، بحيث تقول الأرقام أن نسبة نجاح الفتيات بلغت 65.05 % في الموسم الدراسي **(2016-2017م)** مقابل 34.95% بالنسبة للذكور، أي أنه يوجد ست (6) فتيات من كل عشرة ناجحين في شهادة البكالوريا.

4 :المراة والتنمية

4-1 دور المرأة الجزائرية في التنمية الاجتماعية:

تعرف التنمية الاجتماعية هي أحد الجوانب المهمة في التنمية الشاملة وهي تعني "عملية تغيير حضاري تتناول آفاق واسعة من المشروعات التي تهدف إلى خدمة الإنسان وتوفير الحاجات المتصلة بعمله ونشاطه، ورفع مستواه الثقافي والصحي والفكري والروحي، وهذه التنمية تعمل بصورة عامة على استخدام الطاقات البشرية من أجل رفع مستوى المعيشة ومن أجل خدمة أهداف التنمية.(إحسان محمد حسن، 2005، ص175)

وتحتل المرأة دورا هاما في النظام الاجتماعي وفي بناء المجتمع وتقدمه وأن أي مجتمع لا تكتمل صورته النهائية إلا بتقدم المرأة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحيث يقصد بتنمية المرأة مختلف الجهود والإسهامات التي تبذلها المرأة سواء اتسمت بالطابع الاقتصادي أو الاجتماعي، والتي تؤدي إلى إحداث التغير الاجتماعي وتسهم في تحقيق درجة من التقدم الإجتماعي.(طلعت مصطفى السروجي، 2012)

إذ لايمكن تجاهل دور المرأة في التنمية ومشاركتها داخل المنزل وخارجه في التنمية الاجتماعية، ومن ثم لا يمكن تحقيق التنمية إلا إذا أمكن دمج المرأة في الجهود المبذولة للتنمية مع الرجل، فالاستثمار في هذا المجال يدعم الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث أن المرأة لها علاقة بمعدلات الخصوبة الصحية العائلية، التنشئة الاجتماعية التي لها تأثير على التنمية.

كما أن التخطيط للإصلاح والتحديث الاجتماعي والسياسي يجب أن تركز أولا على الحاجات الأسرية أكثر من تركيزها على حاجات أخرى لأهمية الأسرة، كنسق قابل في بناء الإنسان للمجتمع.(سليم العايب، بوحنيكة نذير، 2014، ص293، 302)

وتلعب المرأة دورا أساسيا وجوهريا في الحياة الأسرية، فهي تعد رأس المال البشري الذي يفوق في أهمية أي شيء آخر، وهي المنظم لحركة الأسرة، وفي غيابها لأي سبب لا يستطيع أن يتعين بنفس الكفاءة، فأدوار المرأة متعددة في إشباع حاجات الأسرة المادية، النفسية وإنجاب الأطفال وتربيتهم، وكذلك العمل داخل المنزل وخارجه.(أحمد السيد الكردي، 1977)

2-4 دور المرأة الجزائرية في التنمية الاقتصادية:

هو مفهوم مرتبط بالرفاه الإجتماعي ويرفع مستوى المعيشة، وذلك من خلال رفع مستوى ونوعية حاجات الإنسان الأساسية والثانوية في المدن البعيد (فاضولي زينب، وعيزل نعيمة، 214، ص77)، لقد أصبح الإهتمام بالمرأة وبدورها في تحقيق التنمية جزءا أساسيا في عملية التنمية ذاتها، ذلك أن المرأة شكل نصف المجتمع، وبالتالي نصف طاقته الإنتاجية وتقوم أي مجتمع مرهون ومرتبط إرتباطا وثيقا بمدى تقدم المرأة فيه، وقدرتها على المشاركة في التنمية بجميع جوانبها، فقد المرأة قديما تحتل مركزا ثانويا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وتستمد قوتها من خلال الدور الذي تقوم به كزوجة وأم، ولكن خروجها اليوم للعمل جعل دورها لا يقتصر فقط على الإنجاب والتربية والإهتمام بأمور البيت، إذ اكتسبت موقعا ودورا اقتصاديا واجتماعيا مهما في العامة للمجتمع وفي أسرتها خاصة، فالدخل المادي الذي توفره لميزانية الأسرة أصبح يعطيها مكانة أقوى.

وقد ظهر نهج يهدف إلى تصميم الإجراءات والسياسات لدمج المرأة تماما في التنمية وذلك في السبعينات، وقد جاء كرد فعل لمعالجة بعد المرأة عن المشاركة في بعض جوانب التنمية، وعلى الرغم من أن هذه الجوانب مدمجة في التنمية ولكن بصفة غير متساوية بين الرجال والنساء، كما تم تطوير نهج "المرأة والتنمية" في الثمانينات ليصبح "النوع الاجتماعي والتنمية" الذي يهدف إلى إزالة الفروقات والمساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين الرجل والمرأة، ومازال مفهوم "المرأة والتنمية" و"الجندر في التنمية" مستخدمان بالتساوي وبالدلالة ذاتها في مختلف المواقف.(الديوان الوطني للإحصائيات، سبتمبر، 2017)

وعليه وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية شهد سوق العمل في الجزائر تغيرات هيكلية كبرى، وفي حين أن ركود عمالة الذكور هو القاعدة، فإن عمالة الإناث ولا سيما العمالة في بعض القطاعات تزداد بسرعة متطاردة، وإلى جانب هذا التأنيث، أثبت قطاع التربية والصحة والتعليم العالي.

أنهم القطاعات الرئيسية التي تخلق فرص العمل، لهذه الشريحة، وتجدر الإشارة بنا إلى أن المرأة في المجتمع الجزائري اقتحمت مجالات عديدة في الصحة والتمريض والتعليم، والتي تعتبر كمهن تقليدية التي كانت تمارسها المرأة... الآن نجد أن المرأة دخلت مجال المقاولاتية بعدما حدثت تغيرات هيكلية، وهذا ما تؤكده الإحصائيات المتعلقة بالنشاط الإقتصادي في الجزائر، أن معدلات مشاركة المرأة الجزائرية في سوق العمل في تزايد مستمر، وهذا راجع إلى الإجراءات والجهود التي تبذلها الدولة لتمكين المرأة من المشاركة في الحياة العامة، كما يرجع بالدرجة الأولى إلى المكانة الاجتماعية التي بلغتها المرأة بفضل تعلمها وزيادة وعيها بقضاياها وتمكنها من إثبات ذاتها، وقد عرفت السنوات الماضية تغيرا جوهريا في مساهمة المرأة الجزائرية في سوق العمل، حيث ارتفع معدل النشاط السنوي من 12.4% سنة 2005 إلى 16.6% سنة 2016 ليرتفع إلى نسبة 20.15% من إجمالي السكان الناشطين.(الجزائر تحتل المرتبة 25 عالميا والأولى في مجال التمثيل النسوي بالبرلمان www.elmowd.com/index,PHP/national,2015.)

ويتميز معدل النشاط الإقتصادي بعدم التجانس بين النساء والرجال مانحا بذلك الأغلبية العظمى للرجال، ورغم استقرار نسبة النشاط الإقتصادي الإجمالي خلال العشرية الأخيرة إلا أن حجم القوى العاملة أو النشطة في المجتمع تعرف تزايدا نسبيا من سنة لأخرى، فبعد أن سجل حجم القوى العاملة سنة 2004، حوالي سبعة ملايين ونصف مليون شخص ارتفع حجم الفئة النشطة ليفوق اثنا عشر مليون شخص سنة 2017، أما فيما يخص توزيع الفئة المشتغلة حسب الجنس فنجد أن حوالي 72% هي حصة الرجال مقابل 18% للنساء، ويرجع ذلك إلى تأخر المرأة الجزائرية في دخول سوق العمل.

3-4 دور المرأة الجزائرية في التنمية السياسية:

يشير مفهوم التنمية السياسية إلى التحديث السياسي بكل جوانبه، حيث ترتكز على ثلاثة عناصر رئيسية والمتمثلة في شرعية النظام السياسي، ووجود مجتمع يرغب في النمو مع وجود مؤسسات ديمقراطية مبنية على التعددية والمساواة وأيضا الحرية، وعموما حققت المرأة الجزائرية عددا من المكتسبات على الصعيد السياسي، حيث تكرست مشاركتها في المجالس المنتخبة المحلية والتشريعية، ومع مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى شدة الحكم قام بتعيين مجموعة لابأس بها من النساء في مجال القضاء، كما أعطيت للمرأة حوالي 14 منصبا كمديرة للتربية، هذا المنصب كان حكرا على الرجال فقط، ويمكن تفسير هذا الأمر على أنه يعني أن الرئيس أراد أن يفصح عن نيته في دعم المرأة خاصة في المجال السياسي منذ الوهلة الأولى لوصوله للسلطة، حيث أكد الرئيس عزمه على تمكين المرأة سياسيا وعلى رغبته في إعداد السند القانوني الكفيل بإنشاء مركز وطني للدراسات والإعلام والتوثيق حول الأسرة والمرأة والطفولة ونوه إلى العديد من الإلتزامات جاء على رأسها.

- اعتماد سياسة وطنية بشأن المساواة وتمكين المرأة وذلك من خلال تبني الحكومة لمقاربة النوع الإجتماعي الذي جاء في برنامجها لسنة 2007.

- سحب التحفظ الذي سجلته الجزائر بخصوص اتفاقية القضاء على كافة أشكال التميز ضد المرأة والمتعلقة بالمساواة من حقوق المرأة والرجل في منح الجنسية الجزائرية للأبناء.

- إعداد إستراتيجية وطنية لمحاربة العنف ضد المرأة سنة 2016.

- إعداد إستراتيجية وطنية لترفيه وإدماج المرأة ومخططها التنفيذي من قبل الوزارة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة.

- ترفيه الحقوق السياسية للمرأة وذلك عن طريق التعديل الدستوري الأخير بموجب قانون 2008، حيث تم بموجب هذا المبدأ تعديل قانون الانتخابات الذي أقر تمثيلا نسبيا للمرأة في المجالس المنتخبة ب 30%، ويسمح ذلك ببلوغ عدد كبير من النساء مقاعد البرلمان، حيث تشغل النساء 145 مقعدا في البرلمان من أجل 462 مقعدا بنسبة 31.6% وهي نسبة كبيرة مقارنة مع نسبة 7% في البرلمان السابق، وبذلك أصبحت الجزائر تتصدر تصنيف الدول المرتبة 34 عالميا بنسبة 26.7% ثم العراق في المرتبة 38 بنسبة 28.2% والسودان في المرتبة 21 بنسبة 24.6% ثم موريتانيا في المرتبة 55 نسبة 22.1%، كما سمح التصنيف الجديد باحتلال الجزائر مراتب متقدمة بعدد من الدول العربية مثل فرنسا التي تحتل المرتبة 69،(16) والجدول التالي يوضح توزيع عدد المقاعد حسب الجنس بالمجلس الشعبي الوطني:

جدول رقم 08: توزيع عدد المقاعد حسب الجنس بالمجلس الشعبي الوطني.

التشريع	2002-1997	2011-2007	2017-2012
عدد الرجال النواب	376	359	243
عدد النساء النواب	13	30	145
عدد المقاعد الإجمالي	389	389	462
نسبة النساء	3.34	7.71	31.6

المصدر: عشراتي سليمان، الشخصية الجزائرية الأرضية التاريخية والمحددات الحضارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 248-250

4-4 معيقات المشاركة الفعلية للمرأة الجزائرية في عملية التنمية:

هناك الكثير من المشاكل والمعيقات التي تحول دون تحقيق مشاركة فعلية وفعالة للمرأة الجزائرية في التنمية يمكن ذكرها في النقاط التالية:

- يرجع ضعف مشاركة المرأة الجزائرية في عملية التنمية إلى تجذر بعض التقاليد والأفكار داخل المجتمع الجزائري والتي تختصر عمل المرأة داخل البيت باعتبارها حاملة للشرف ومسؤولة للمحافظة عليه، "كما بقيت كلمة الرجل في البيئة الجزائرية إلى الآن كلمة فوقية ومازال الجزائري يجد في مفهوم الرجلة دغدغة مثيرة في نفسيته.(عشراتي سليمان، 2007، ص ص 248-250.)

- إن سعي السلطة لترقية المرأة وتوسيع مشاركتها في الحياة العامة، "ليس الهدف منه تحقيق مشاركة فعالة للمرأة في التنمية بقدر ماهو تنفيذا لإلتزاماتها الدولية، التي تقتضي تطبيق الإتفاقيات والإعلانات والمواثيق الدولية، وعلى رأسها إتفافية القضاء على جميع أشكال التميز العنصري.(تريكي حسان،العدد 3، ديسمبر 2015، ص10.)

- ضعف وسائل الإعلام يعد أحد المعوقات العامة في مجال مشاركة المرأة السياسية، فالمواد والبرامج التي تتناول قضايا المرأة ومشاركتها في التنمية ضئيلة جدا "ولا تبرز نماذج لنساء ناصحات في المجال السياسي، لعل أبرز المعوقات السياسية تكمن في ضعف السياسات الحكومية وغياب الرغبة الحقيقية للدفع بتمكين المرأة سياسيا.

- تدني المستوى التعليمي والثقافي للمرأة في الأرياف وبعض المناطق الشبه حضرية وبعض المدن التي عرفت هجرة ريفية نتيجة حالة اللاأمن، نجد أن وعي المرأة ذاتها ومعرفتها بطبيعة حقوقها والأدوار التي يمكن الاضطلاع عليها مازال متدنيا، إذ أن الكثير من النساء يعملن ضد مصالحهن دون أن يشعرن بذلك ويرجع السبب في ذلك إلى تفشي الأمية بين النساء نتيجة الحراك السكاني وطبيعة التنشئة الاجتماعية.

- لايزال الجدل دائرا حول حقوق المرأة في العمل بالرغم من توافر قاعدة عريضة من النصوص الفقهية والتشريعية الوضعية أو الدستورية المؤيدة لعمل المرأة، فالمجتمع لايزال ينظر إلى المرأة باعتبارها تنتزع فرص العمل من الرجل من ناحية، مما ينعكس على تفعيل القوانين الوظيفية وتنفيذها على أرض الواقع في صور متعددة منها ماتثبته الدراسات من تدني راتب المرأة عن الرجل لنفس نوع الوظيفة، والكفاءة والوقت وانحسار وظائف الكثير من النساء في طبيعة أعمال من وجهة نظر المجتمع تتناسب وطبيعتها.(الأمانة العامة للقطاع الاجتماعي ودور المرأة، دمشق، يوليو 2000، ص05)

- خضوع المرأة لسلطة الأب والأخ ثم الزوج في القرارات التي تخص التعليم أو اختيار نوعه ومدته، كما أنها ليست صاحبة القرار للإلتحاق بالدورات التدريبية، وكذلك فيما يخص اختيار المهنة.

ولعل أصعب ما يواجه المرأة استمرار التعامل مع هذه القصة باعتباها حركة نسائية تدعوا إلى التخرج.

5. خاتمة:

وعليه تعد المرأة عنصرا أساسيا في تحقيق التنمية وتطوير المجتمع من جميع المجالات اجتماعية واقتصادية و ثقافية وسياسية فلا يمكن تحقيق اي تقدم دون إشراك المرأة في العملية التنموية باعتبارها نصف المجتمع حيث أصبح النهوض بأوضاعها وتمكينها من المشاركة في عملية التنمية مطلبا رئيسا.

كما يمكن القول إن إدماجها في كل المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدولة وترقية دورها يرتبط بتمكينها الفعلي في التنمية .

6. قائمة المراجع:

- البدر، قاموس، **قاموس عربي عربي**،(2005)، دار البدر الساطع، الجزائر.

- فريدة، شلوفي،(2008-2009) **المرأة المقاولة في الجزائر**، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر.

- شروخ ،صلاح الدين،(2004)، **علم الاجتماع التربوي**، دار العلوم، عنابة، الجزائر.

- رشوان حسين عبد الحميد ،(2009) **التنمية اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا، بشريا**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

- حجاب محمد منير،(2000)، **الإعلام والتنمية الشاملة**، دار الفجر، القاهرة.

-رشيد،(2011)، **واقع التغيرات الاجتماعية في الأسرة الريفية الجزائرية المهاجرة**، مجلة دراسات اجتماعية، . ¯ بومعالي مركز البصيرة، العدد07، جانفي.

- شكري علياء ،(1988)، **المرأة في الريف والحضر**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

- إحسان محمد حسن،(2005) **علم الاجتماع الإقتصادي**، دار وائل ، الأردن.

- السروجي طلعت مصطفى،(2012) **التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة**، دار الكتب والوثائق، مصر.

- سليم العايب، بوحنيكة نذير،(2014) **مساهمة المرأة العاملة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأسرة**، الجلسات الأولى للعمل والتنظيم، المرأة والشغل، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، البويرة.

- أحمد السيد الكردي،(1977) **التخطيط للتنمية الاجتماعية**، مصر، القاهرة.

- فاضولي زينب، وعيزل نعيمة، (2014)**خروج المرأة للعمل بين الحاجة الاقتصادية والتحرر من الأدوار التقليدية**، الجلسات الأولى للعمل والتنظيم، المرأة والشغل، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية

- الديوان الوطني للإحصائيات، سبتمبر، 2017.

- عشراتي سليمان،(2007) **الشخصية، الأرضية التاريخية والمحددات الحضارية**، ديوان المطبوعات الجزائر.

- تريكي حسان،(ديسمبر 2015) **الأبعاد الثقافية لمشاركة المرأة الجزائرية في عملية التنموية**، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، العدد 3.

- الأمانة العامة للقطاع الاجتماعي ودور المرأة،(يوليو 2000) **التحديات التي تواجه مساهمة المرأة في التنمية الشاملة**، ورقة مقدمة إلى ورشية عمل تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة العربية، دمشق.

- PNUD 1992 « defining and measuring of developement », new yourk.

¯Statistique1983, **publication trimestrielles**, édite par O.N.S.N"°1

(9)¯Mahfoud Bennoune1999**; les algé riennes victimes de la société neopatriarcule** ; étude, socio.anthropologique, marinoor.Alger

-البليلي، طاهر مهندس، **دور المرأة في الدعوة واصلاح المجتمع** www.tharmahdi.com

- الجزائر تحتل المرتبة 25 عالميا والأولى في مجال التمثيل النسوي بالبرلمان على الموقع، بتاريخ 29-09، www.elmowd.com/index,PHP/national,2015.